

Distr.
GENERAL

TD/B(S-XXIII)/3
30 May 2006

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرون

جنيف، ١٢-١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦

البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز ركائز الأونكتاد الثلاث

تقرير من أمانة الأونكتاد*

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	٥-١	أولاً- مقدمة
٣	٢٠-٦	ثانياً- البحث والتحليل
٦	٤٠-٢١	ثالثاً- بناء توافق الآراء
١٣	٥٧-٤١	رابعاً- التعاون التقني

* قدمت هذه الوثيقة في التاريخ المبين أعلاه بسبب التأخر في تجهيزها.

أولاً - مقدمة

١- يوعز توافق آراء ساو باولو إلى مجلس التجارة والتنمية أن يجري في عام ٢٠٠٦ استعراضاً في منتصف المدة (الفقرة ٩). وتقدم هذه الوثيقة تقريراً عن عمل ركائز الأونكتاد الثلاث: البحث والتحليل، وبناء توافق الآراء، والتعاون التقني^(١).

٢- والأونكتاد مؤسسة معارف تركز على التجارة والتنمية. وقد تعزز هذا التوجه على مر السنين نتيجة تكيف المؤسسة المستمر مع التطور السريع للاقتصاد العالمي ومع تغير احتياجات البلدان النامية.

٣- ويؤدي الأونكتاد وظائف مترابطة ترابطاً جوهرياً ولكن متميزة، وهي فكرة بُسّطت بوضوح في الدورة الثامنة للأونكتاد التي عقدت في كرتاخينا، كولومبيا، في عام ١٩٩٢. ومثل ذلك المؤتمر، في جوانب عديدة، منعطفاً في دور الأونكتاد في المفاوضات المتعددة الأطراف والحوار الدولي على صعيد السياسة العامة. وحددت المحصلة الختامية دور المنظمة الجديد كما يلي:

"... ينبغي للأونكتاد أن يشجع التوافق الدولي حول مبادئ واستراتيجيات العمل في مجال السياسة العامة على الصعيدين الوطني والدولي لتعزيز توقعات التنمية في الدول الأعضاء ولا سيما في البلدان النامية. وينبغي له أيضاً أن يتيح محفلاً لتبادل الخبرات بين الدول الأعضاء لتمكينها من استخلاص الدروس المناسبة لصياغة وتنفيذ السياسات العامة على الصعيدين الوطني والدولي وللتعاون الاقتصادي الدولي... وانسجماً مع هذه الولاية، تشمل وظائف الأونكتاد تحليل السياسات؛ والمداولات الحكومية الدولية والتوصل إلى توافق في الآراء والتفاوض؛ والرصد والتنفيذ والمتابعة؛ والتعاون التقني".

٤- وعلى مر السنين، عهد بالمسؤولية عن تنفيذ برنامج عمل الأونكتاد إلى الشعب الموضوعية الخمس المنظمة تنظيمياً رأسياً. ولذلك فالمسؤولية عن حفظ التماسك بين الركائز الثلاث منظمة هي أيضاً في هيكل رأسي قائم بذاته بصفة متزايدة. وتضطلع جميع الشعب، بشكل أو بآخر، بعمل تحليلي/بحثي يعرض/يناقش في مجلس التجارة والتنمية أو في إحدى هيئاته الفرعية، بينما يتم إعداد أنشطة المساعدة التقنية ذات الصلة وإدارتها داخل الشعب بكثافة تتوقف على درجة العرض والطلب اللذين يحكمان العملية.

٥- وقد اعترف بنجاح ركائز الأونكتاد الثلاث وفرداتها وأعيد تأكيد ذلك في روح مؤتمر ساو باولو وتوافق آراء ساو باولو. ففي روح مؤتمر ساو باولو (الفقرة ١)، أفادت الدول الأعضاء أن: "الأونكتاد ما انفك يوفر أيضاً محفلاً لا يقدر بثمن للنهوض بالترابط بين التجارة والتنمية، من المنظور الوطني والدولي على حد سواء، في كافة ركائز ولايته الثلاث". وفي توافق آراء ساو باولو (الفقرة ٣)، اتفقت الدول الأعضاء على أن: "الأونكتاد قد أسهم، من خلال ركائز عمله الرئيسية الثلاث، ألا وهي بناء توافق الآراء، والبحث وتحليل السياسات، والمساعدة

(١) من الوثائق المهمة أيضاً للمناقشات الجارية في المجلس الوثائق التي أعدت للجزء الأول من الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين، ولا سيما الوثيقة TD/B(S-XXIII)/2/Add.2، وكذلك تقريراً الأونكتاد السنويان لعامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥.

التقنية، في التوصل إلى فهم أفضل لعملية التنمية والعوامل التي تسهم في حدوث نمو اقتصادي غير متكافئ في البلدان النامية. وينبغي مواصلة وتعزيز التنسيق وأوجه التآزر فيما بين مجالات العمل الثلاثة هذه".

ثانياً - البحث والتحليل

الخلفية

٦- البحث والتحليل هما أساس عمل الأونكتاد في مجال التجارة والتنمية منذ إنشائه. ورغم أن نطاق هذا العمل وتوجهه قد تغيرا مع مرور الزمن فإنه يبقى المحرك الرئيسي لمؤسسة معارف مثل الأونكتاد. ولا سبيل للنجاح في بناء توافق الآراء والتعاون التقني ما لم يستند إلى بحوث جديّة في جميع المجالات المهمة لنجاح التنمية.

٧- وتشمل أنشطة البحث والتحليل التي يضطلع بها الأونكتاد طائفة من المواضيع المدرجة على جدول أعمال التنمية تمتد من المشاكل البنيوية للاقتصاد المعولم في ميادين التجارة والتمويل إلى نطاق السياسات الوطنية ودورها في هذه البيئة. ولا يمكن الاكتفاء في بحوث الأونكتاد بتطبيق نظريات ومبادئ اقتصادية مستقرة بل يجب أن تكون هذه البحوث عملية وأن تقوم على أدلة تجريبية تبين ما ينجح وما يفشل في الظروف الخاصة للبلدان النامية، بالاعتماد طوياً على التحليل الإحصائي أو الاقتصادي القياسي وطوياً على الدروس المستخلصة من الدراسات الفردية.

٨- وتوفر نتائج أنشطة البحث والتحليل النظرية والتجريبية في مجالات التجارة والتمويل والاستثمار والسلع الأساسية والتنمية المستدامة المساهمات الأساسية في العملية الحكومية الدولية وكذلك في الأنشطة المتصلة بالتعاون التقني. وأهم أداة تستخدم في نشر النتائج هي التقارير الرئيسية مثل تقرير التجارة والتنمية، وتقرير الاستثمار العالمي، وتقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا، وتقرير أقل البلدان نمواً، فضلاً عن وثائق عديدة أخرى تُعنى بالسياسة العامة. كما تتاح نتائج عمل الأونكتاد في هذا الميدان للحكومات مباشرة كجزء من بناء القدرات في إطار برامج التعاون التقني. ومن الأمثلة على هذا النوع من نتائج البحوث قاعدة بيانات نظام التحليلات والمعلومات التجارية (TRAINS)، ومعه نظام الحل التجاري العالمي المتكامل (WITS)؛ ونظام المعلومات التجارية عن السلع الأساسية (INFOCOMM) وبرنامج تقاسم المعلومات (INFOSHARE)، اللذان يوفران معلومات إلكترونية عن ملامح السلع الأساسية؛ وقاعدة البيانات الخاصة بالتدابير التي تؤثر في تجارة الخدمات (MAST)، ونظام إدارة الديون والتحليل المالي (DMFAS)، والنظام الآلي لتحليل البيانات الجمركية (ASYCUDA)، ومبادرة السياحة الإلكترونية، ونموذج محاكاة سياسات التجارة في المنتجات الزراعية (ATPSM). ومن السمات المميزة لهذه الأنشطة أنها بمساهمتها في بناء القدرات تتيح للدول الأعضاء تحسين إدارة ديونها وعملياتها الجمركية أو الاضطلاع بتحليلاتها الخاصة للوقوف على الفرص السوقية أو المراكز التفاوضية واستغلالها.

٩- كما تساهم نتائج أنشطة البحث والتحليل التي يضطلع بها الأونكتاد في عمليات الأمم المتحدة ومنشوراتها ووثائقها في نيويورك، وكذلك في المواد التدريبية. وتجري متابعة نتائج استعراضات الأنداد في الاستثمار وسياسات العلم والتكنولوجيا على الصعيد الوطني من خلال أنشطة التعاون التقني المموسة أو من خلال المزيد من أعمال البحث. ويجري بصفة متزايدة استعمال شبكة الإنترنت في نشر نتائج أنشطة البحث والتحليل التي يضطلع بها الأونكتاد وقواعد بياناته وأدواته التحليلية. وبالإضافة إلى ذلك، ينشر موظفو الأونكتاد هذه النتائج من خلال

مشاركتهم في المؤتمرات والحلقات الدراسية وحلقات العمل وبرامج التدريب المتخصصة على الصعيدين الوطني والدولي، مثل الأنشطة المضطلع بها تنفيذاً للفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك وبرعاية المعهد الإلكتروني.

الوضع الراهن

١٠ - يضطلع الأونكتاد ببحوث وتحليلات تتصل اتصالاً مباشراً بالتعاون التقني والتفاوض في مجال سياسة الاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار على الصعيدين الإقليمي والمتعدد الأطراف. ويتضمن هذا العمل، مثلاً، مسائل الاتساق بين استراتيجيات التنمية الوطنية والعمليات الدولية، بما في ذلك النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والنظام الشامل للأفضليات التجارية، والتطورات في أسواق السلع الأساسية، وآثار الاختلالات العالمية والتدابير التصحيحية الممكنة. ويعنى عدد من الأنشطة بالقضايا المتصلة بتعزيز النواتج ذات المنحى الإنمائي في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية في السلع والخدمات وغيرها من القضايا ذات الصلة.

١١ - وتوفّر أنشطة البحث والتحليل التي يضطلع بها الأونكتاد في مجال النظام التجاري المتعدد الأطراف معلومات وتحليلات سياسية بشأن القضايا الناشئة المتصلة بالمفاوضات التجارية من أجل بناء وتعزيز قدرة البلدان النامية على تقييم آثارها الإنمائية تقييماً مستنيراً، وكذلك من أجل تحديد وتوضيح أولوياتها واستراتيجياتها في المفاوضات التجارية. ومن الأمثلة الجديرة بالذكر أعمال البحث والتحليل التي يضطلع بها الأونكتاد منذ أمد بعيد في المجالات التالية: جوانب التجارة والتنمية في مفاوضات الدوحة؛ ومفاوضات التجارة في الخدمات، ولا سيما التقييمات الوطنية لأثر تحرير الخدمات في التنمية وأثر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في التنمية؛ والعلاقة بين النظام التجاري المتعدد الأطراف والاتفاقات التجارية الإقليمية؛ ونظام الأفضليات المعمم وغيره من الأفضليات التجارية والتجارة فيما بين بلدان الجنوب؛ وتسوية المنازعات في التجارة الدولية؛ والاتجاهات الرئيسية في متطلبات البيئة والصحة وسلامة الأغذية في أسواق الصادرات؛ والسلع والخدمات البيئية.

١٢ - وفي السنوات الأخيرة، ركّز جزء هام من أنشطة البحث والتحليل التي اضطلع بها الأونكتاد على السياسات وأفضل الممارسات التي تساهم في تعزيز النتائج ذات المنحى الإنمائي على الصعيد الوطني. وتشمل قضايا البحث الرامية إلى إرساء ممارسات جيدة في السياسات الوطنية تحليل العلاقات بين التجارة والنمو والعمالة والحد من الفقر؛ ودور التجارة والاستثمار في التنمية، وبخاصة في بناء قدرات التوريد والتصدير في البلدان النامية؛ والاحتياجات المحددة لأقل البلدان نمواً وغيرها من الاقتصادات الصغيرة والضعيفة؛ والعلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ والنقل وتيسير التجارة والعمليات والإصلاحات الجمركية؛ وتطوير القدرات والتعلم عن بُعد؛ والسلع الأساسية؛ والروابط بين السياسات البيئية والتجارة.

١٣ - وكثيراً ما تعتمدفرادى البلدان والمجموعات الإقليمية إلى طلب دعم الأونكتاد في مجال البحث والتحليل، وبخاصة عند التحضير للمؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، يُعدّ الأونكتاد تحليلات تركّز على السياسة العامة كمساهمة في التقارير التي يقدمها الأمين العام للأمم المتحدة إلى الجمعية العامة بشأن طائفة واسعة من القضايا، منها التجارة الدولية والتنمية، والسلع الأساسية، والديون، وتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وتقدّم هذه التحليلات أيضاً لدراسات تُجرى على نطاق الأمم المتحدة مثل الدراسة الاستقصائية

السّوية للحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم (World Economic and Social Survey)، والحالة الاقتصادية في العالم وآفاقها (World Economic Situation and Prospects)، والتقرير المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية (Millennium Development Goals Report).

١٤- ويتعاون الأونكتاد في أنشطته البحثية مع منظمات ومعاهد أخرى. ومن الأمثلة على ذلك: تطوير وإدارة نظام الحل التجاري العالمي المتكامل قاعدة بيانات نظام التحليلات والمعلومات التجارية (WITS/TRAINS) بالتعاون مع البنك الدولي؛ وتطوير وإدارة نموذج محاكاة سياسات التجارة في المنتجات الزراعية بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة؛ والعمل المتعلق بإنشاء قاعدة بيانات جديدة مشتركة بشأن الوصول إلى الأسواق بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية؛ والعمل المتعلق بقاعدة البيانات الخاصة بالوصول إلى أسواق المنتجات الزراعية (AMAD) بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ والعمل المتعلق بالسلع الأساسية بالتعاون مع الصندوق المشترك للسلع الأساسية؛ والعمل المتعلق بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالتعاون مع المنظمات العشرة الأعضاء في الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛ والعمل المتعلق بالشراكة العالمية للنقل والتجارة.

١٥- وأعمال البحث التي يضطلع بها الأونكتاد تعززها تحليلات تقنية تتصدى لمسائل محددة تثار في سياق العملية الحكومية الدولية أو في سياق أنشطة التعاون التقني للوفاء بالاحتياجات المحددة للبلدان والمناطق. وقد نفذ الأونكتاد على مدى السنتين الماضيتين مجموعة كبيرة من هذه التحليلات. ومن الأمثلة الجديدة بالذكر ما يلي: مؤشر التجارة والتنمية الجديد الوارد في نشرة الأونكتاد الجديدة المعنونة البلدان النامية في التجارة الدولية، ٢٠٠٥ (Developing Countries in International Trade, 2005)؛ وسلسلة التجارة والفقر وقضايا التنمية المشتركة (Trade Poverty and Cross-Cutting Development Issues)؛ وتقييمات الخدمات بحسب البلدان والقطاعات؛ ودليل تشريعات المنافسة (Handbook on Competition Legislation)؛ واستعراضات الأنداد الطوعية بشأن قوانين وسياسات المنافسة؛ ودراسات الأسواق في ميدان التجارة الأحيائية، مثل الدراسات المتعلقة بمكونات طبيعية مختارة في صناعات مواد التجميل والمنتجات الصيدلانية؛ واستعراض التجارة والبيئة (Trade and Environment Review)؛ والورقات التحليلية المتعلقة بالتجارة والنقل.

الخطوات التالية

١٦- سيتعين تكييف أنشطة البحث والتحليل التي يضطلع بها الأونكتاد في جميع مجالات عمله مع نمط الترابط الجديد في الاقتصاد العالمي، ومع نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ التي أكدت تماماً ملاءمة ولاية ساو باولو.

١٧- وينبغي أن تكون منشورات الأونكتاد الرئيسية أداة هامة يستخدمها الأونكتاد للإسهام في النقاش الدولي وبناء توافق الآراء حول السياسات الإنمائية المناسبة والعناصر اللازمة لتهيئة بيئة دولية للتنمية والحد من الفقر. فعلى سبيل المثال، كان تقرير التجارة والتنمية لعامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ مساهمة ملموسة في النقاش المتعلق بكيفية زيادة الاتساق بين استراتيجيات التنمية الوطنية والعمليات الدولية وبين النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية، ولكن لا يزال يتعين عمل الكثير في هذا المجال. ورغم اتفاق الدول الأعضاء على ضرورة اتباع نهج جماعي في سبيل تعزيز الاتساق لا يزال بينها اختلاف كبير في الآراء بشأن كيفية تحقيق هذا الاتساق. وعليه، سيلزم

الاضطلاع بأنشطة بحث وتحليل مناسبة تركز على السياسة العامة لدعم الجهود المبذولة من أجل زيادة الاتساق في السياسات الاقتصادية على الصعيدين الوطني والدولي. وفي ضوء مداولات المجلس، ينبغي توجيه العمل التحليلي الذي يُبنى عليه تقرير التجارة والتنمية نحو استكشاف حيز السياسات المتاح للبلدان النامية في ضوء المعوقات التي يمكن أن تنشأ عن القواعد والأنظمة المتعددة الأطراف؛ وينبغي بحث إمكانات وآثار التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الإقليمي في سياق وضع الاستراتيجيات الإنمائية؛ وتحليل العلاقة بين التجارة والنمو من ناحية والعمالة والحد من الفقر في البلدان النامية من ناحية أخرى.

١٨- ويعترف الأونكتاد في عمله المتعلق بمسائل الديون والتمويل بتربط التطورات على صعيد الاقتصاد الكلي والديون والتمويل والتجارة والتنمية. وقد أتاح هذا النهج على مر الزمن آراء بديلة بشأن تخفيف عبء الديون وتمويل الديون من أجل التنمية، وهي آراء استفادت منها البلدان النامية في رسم استراتيجياتها الإنمائية. ويشهد استمرار دعم الجمعية العامة لهذا العمل واعترافها به على مساهمة الأونكتاد في بناء توافق الآراء في هذا المجال. ولكي تعود البحوث بالفائدة ينبغي أن "تستبق الأحداث"، أي أن تتوقع المشاكل المحتملة ظهورها وتتصدى للتحديات الجديدة المطروحة على جدول الأعمال الدولي. ومن الأمثلة على هذه البحوث الاستباقية المشروع المتعلق ببناء القدرات من أجل تحمل الديون وتقييم الأثر الإنمائي لوكالات تقدير الجدارة الائتمانية (تماشياً مع طلب الجمعية العامة ونتائج مؤتمر القمة العالمي).

١٩- وقد يكون في وسع الأونكتاد أن يعزز صلاته بمجتمع بحوث التنمية في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وذلك مثلاً بإنشاء برنامج للباحثين الزائرين أو تعميق اتصالات المنظمة بشبكات البحث. ومن المفترض أن يسمح هذا الجهد البحثي الواسع النطاق للأونكتاد بتلبية الطلبات العاجلة لتلبية مناسبة التوقيت وجيدة المستوى. وفي سياق العمليات الحكومية الدولية، تشير الدول الأعضاء أحياناً إلى قضايا ناشئة في بلدانها أو مناطقها وكذلك على الصعيد الدولي، الأمر الذي يوفر مؤشرات مفيدة يُعد الأونكتاد على أساسها استجابته للاحتياجات المقبلة.

٢٠- ورغم أن الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد في مجال البحث والتحليل باتت معروفة بوجه عام، لا يزال يتعين تحسين نشرها في البلدان النامية. وعليه، ينبغي بذل مزيد من الجهود لتوسيع دائرة نشرها، وبخاصة بين واضعي السياسة العامة في البلدان النامية باعتبارهم المستفيدين الرئيسيين منها. ويستدعي ذلك تعزيز فعالية استراتيجية الاتصال، بما في ذلك إعادة النظر في أساليب التعميم، ولا سيما القنوات المستخدمة لبلوغ واضعي السياسة العامة في البلدان المستهدفة.

ثالثاً - بناء توافق الآراء

الخلفية

٢١- آلية الأونكتاد الحكومية الدولية آلية تشاورية لمناقشة القضايا الدولية والوطنية الرئيسية من منظور التجارة والتنمية وبناء توافق في الآراء حولها. وتوفر هذه الآلية أيضاً إرشادات لأمانة الأونكتاد بشأن القضايا التي تتطلب مزيداً من البحث والتحليل والتعاون التقني في جميع المجالات ذات الصلة.

٢٢- وأسهمت المناقشات التي دارت والخبرات التي جرى تبادلها في مداولات الأونكتاد الحكومية الدولية في العقود الأربعة الماضية في صياغة السياسات العامة في المجالات التالية: تحسين الروابط بين التجارة والتنمية وقطاعات الاقتصاد الأخرى، وتخفيف المخاطر، وإدارة الديون، ونقل التكنولوجيا، والحد من الفقر، وبناء الشراكات، وبناء القدرات التجارية والمؤسسية. واسترشد بالعملية الحكومية الدولية أيضاً في ما يقدمه الأونكتاد من مساعدة تقنية وما يضطلع به من عمل تحليلي. وفي ضوء ذلك، كان أحد الدروس الرئيسية المستفادة للمستقبل هو حاجة الأونكتاد لعمليات حكومية دولية متينة ومستدامة وقائمة على تحقيق النتائج من أجل بناء الثقة وتوافق الآراء ومن أجل إتمام أنشطة البحث والتحليل والتعاون التقني وإثرائها في جميع المجالات ذات الصلة. ومن الدروس الأخرى المستفادة أنه إذا أريد للبلدان النامية أن تشارك مشاركة مستنيرة ومعززة - كيفاً وكماً - في التجارة الدولية والمفاوضات التجارية فلا بد من توفير الدعم لها، والأونكتاد من خلال بناء توافق الآراء الحكومي الدولي يشغل موقعاً فريداً لتوفير هذا الدعم. وي طرح تعزيز دور الأونكتاد في هذا المجال تحدياً رئيسياً للفترة المقبلة.

٢٣- وكان المنعطفان الرئيسيان في التاريخ الحديث لآلية الأونكتاد الحكومية الدولية هما الدورة الثامنة للأونكتاد التي عقدت في كرتاخينا في عام ١٩٩٢ والدورة التاسعة التي عقدت في ميدراندي في عام ١٩٩٦. ففي كرتاخينا، وفي سياق الرغبة في تكييف المؤسسة وتنشيطها، أعيدت هيكلة الآلية الحكومية الدولية سعياً لتحقيق الأهداف التالية: إغناء النقاش في مجال السياسة العامة، والتصدي للقضايا الإنمائية الوطنية والدولية بمزيد من الفعالية، وتشجيع واضعي السياسات الوطنية على زيادة المشاركة. وتقرر أن يعقد مجلس التجارة والتنمية دورتين عاديتين في السنة (تستغرق كل منهما أسبوعين) وأن يعقد أيضاً دورات تنفيذية قصيرة تستغرق يوماً واحداً أو نصف يوم. وتقرر أن تتألف لجانه الرئيسية من أربع لجان دائمة - تُعنى بالسلع الأساسية، وتخفيف حدة الفقر، والتعاون الاقتصادي بين البلدان النامية، وتطوير قطاعات الخدمات - ولجنة خاصة المعنية بالأفضليات، وفريق خبراء حكومي دولي معني بالممارسات التجارية التقييدية. وتقرر أيضاً تشكيل خمسة أفرقة عاملة مخصصة (تنشأ لمدة عامين مع إمكانية التمديد) تُعنى بالاستثمار والتدفقات المالية، وكفاءة التجارة، والخبرات المقارنة في مجال التخصص، وتوسيع الفرص التجارية المتاحة للبلدان النامية، والعلاقة المتبادلة بين الاستثمار ونقل التكنولوجيا. وذكر أنه ليس من الضروري أن تتخذ نتائج المداولات في الآلية الحكومية الدولية شكل قرارات، بل ينبغي أن يستعان بقدر أكبر بالاستنتاجات المتفق عليها والتقييمات أو الموجزات التي يعدها الأشخاص الذين يتولون الرئاسة. وكان الشعور العام بعد المؤتمر أن الأونكتاد سيؤدي اعتباراً من ذلك الحين دوراً حيوياً في تكوين الآراء وبلوغ التوافق بينها، بدلاً من أن يكون محفلاً للتفاوض على اتفاقات دولية.

٢٤- أما الهيكل الحالي لآلية الأونكتاد الحكومية الدولية فقد أنشئ في الدورة التاسعة للأونكتاد التي عقدت في ميدراندي في عام ١٩٩٦^(٢). وكان القصد من الإصلاح المعتمد في ميدراندي هو تقليص حجم الآلية الحكومية الدولية وخفض عدد الاجتماعات، ورفع مستوى الخبرات المتاحة للمداولات الحكومية الدولية، وتحسين الروابط بين عمل الأمانة وعمل الهيئات الحكومية الدولية، وتعزيز التكامل بين ركائز الأونكتاد الثلاث. وصُممت الآلية الناشئة

(٢) انظر "شراكة من أجل النمو والتنمية" (TD/377)، الفرع الثالث - باء، الفقرات ١٠٧ إلى ١١٦.

كسلسلة تشمل المشورة المقدمة من الخبراء، والحوار الحكومي الدولي في السياسة العامة على مستوى اللجان، والحوار الحكومي الدولي في السياسة العامة واتخاذ القرارات على مستوى المجلس.

٢٥- ووفقاً للقرارات المتخذة في الدورة التاسعة للأونكتاد، يجتمع مجلس التجارة والتنمية مرة في السنة في دورة عادية في الخريف لبحث قضايا الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور التجارة والتنمية. ويُعقد ما لا يزيد عن ثلاث دورات تنفيذية في السنة لبحث مسائل السياسة العامة والمسائل المؤسسية. وتعالج الفرقة العاملة المعنية بالخطوة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية مسائل الميزانية وبرنامج التعاون التقني الذي يضطلع به الأونكتاد. أما اللجان الثلاث (لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية؛ ولجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية ذات الصلة؛ ولجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية) فهي تؤدي عملاً متكاملًا في مجال السياسة العامة وتتمتع بتفويض أكبر لاتخاذ القرارات في المسائل الجوهرية. وللاستفادة من مستوى أعلى من الخبرات التقنية، يسمح لكل لجنة أيضاً بعقد ما لا يزيد عن ثلاثة اجتماعات خبراء لمدة لا تتجاوز ثلاثة أيام، وليس من الضروري أن تتخذ نتيجة هذه الاجتماعات شكل استنتاجات متفق عليها. وتقدم إلى كل لجنة معنية تقارير عن المسائل التقنية التي تناقش على مستوى الخبراء، ولهذه اللجنة أن تنظر في آثار ذلك على السياسة العامة. ويعين الخبراء من حكوماتهم ويؤدون عملهم بصفتهم الشخصية. ويمكن أن ينتمي المشاركون في اجتماعات الخبراء إلى القطاعين العام والخاص وإلى الأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية. وبالإضافة إلى هذه الترتيبات، يبقى على فريقين خبراء حكوميين دوليين، هما فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، وفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة.

٢٦- ومنذ الدورة التاسعة للأونكتاد، بحثت الآلية الحكومية الدولية مرتين، وكان ذلك في كلتا الحالتين أثناء استعراض منتصف المدة. ولم تناقش الآلية لا في الدورة العاشرة للأونكتاد ولا في دورته الحادية عشرة. وكان الهدف من عمليتي الاستعراض تكييف الآلية وتحسينها وليس إعادة هيكلتها. وفي شباط/فبراير ١٩٩٨، وفي سياق التحضير لاستعراض منتصف المدة المتصل بالدورة التاسعة للأونكتاد، اعتمد المجلس مبادئ توجيهية بشأن كفاءة الآلية وعملها (المقرر ٤٤٦ (د ت-١٦)). وقرر المجلس في جملة أمور ما يلي: ينبغي أن يكون دور المكاتب دوراً نشطاً؛ وينبغي استشارة الدول الأعضاء مسبقاً فيما يتعلق بالمواضيع التي ستتناولها الأفرقة واختيار أعضاء الأفرقة؛ وينبغي أن يكون الوقت المخصص للأفرقة محدوداً؛ وينبغي للمجلس أن يبحث عمل اللجان لا أن يكتفي بالإحاطة علماً بتقاريرها؛ وينبغي لمكاتب اللجان أن تواصل العمل بين دورات اللجان؛ وينبغي للجان أن تناقش برامج التعاون التقني المرتبطة ببرامج عملها؛ وينبغي للجان حيثما أمكن، وكنتيجه لعملها، أن تسعى إلى اعتماد استنتاجات متفق عليها تم المجتمع الدولي والحكومات وأمانة الأونكتاد؛ وينبغي لاجتماعات الخبراء، كنتيجة لأعمالها، أن تسعى لتحديد الخيارات الممكنة في مجال السياسات العامة فيما يتصل ببناء القدرات والمبادئ التوجيهية في مجال السياسة العامة.

٢٧- وفي عام ٢٠٠٢، بحث المجلس، أثناء استعراض منتصف المدة المتصل بالدورة العاشرة للأونكتاد، الآلية الحكومية الدولية مرة جديدة (TD/B(S-XIX)/7). وقرر المجلس في جملة أمور ما يلي: ينبغي أن يكون جدول أعمال المجلس أكثر تنوعاً ومرونة؛ وعقب نشر تقرير أقل البلدان نمواً، ستعقد دورة تنفيذية للمجلس لمناقشة التقرير وغيره من القضايا التي تم أقل البلدان نمواً؛ وينبغي للجان أن تجري مناقشة على صعيد السياسة العامة

بالاستناد إلى البحوث التي تجريها الأمانة، وتقارير اجتماعات الخبراء، وغير ذلك من المساهمات ذات الصلة؛ وسيبين المكتب ومنسقو المجموعات الإقليمية طبيعة المحصلة التي ينشدها من عمل اللجان، وينبغي أن تتمثل هذه المحصلة، كلما أمكن ذلك، في ملخص يعده الرئيس ويعكس الحوار الموضوعي، ومن الممكن أن تشمل الخيارات الأخرى المبادئ العامة والمبادئ التوجيهية والاستنتاجات المتفق عليها وتحديد أفضل الممارسات وما إلى ذلك؛ وينبغي للجان المعنية أن تنظر في مواصلة المناقشات بشأن موضوع بعينه خلال سلسلة من اجتماعات الخبراء؛ وينبغي أن تعكس محصلة اجتماعات الخبراء الحوار الموضوعي ونقاط الاتفاق العامة؛ وعلى الأعضاء أن يجدوا قبل نهاية عام ٢٠٠٢، حلاً طويل الأجل لمسألة التمويل الذي يمكن التنبؤ به لمشاركة الخبراء في اجتماعات الخبراء.

الوضع الراهن

٢٨- على صعيد الإنجازات، حقق المجلس منذ الدورة الحادية عشرة للأونكتاد عدداً من المحصلات الملموسة أسهمت في الحوار على صعيد السياسة العامة وفي بناء توافق الآراء. وعقد المجلس جزأين رفيعي المستوى، الأول بشأن "التطورات الجديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية" والثاني بشأن "النمو الاقتصادي والحد من الفقر". وفي تموز/يوليه ٢٠٠٥، وبغية الإسهام في عملية مؤتمر قمة الألفية + ٥، خصص المجلس دورة استثنائية لموضوع "مساهمة مجلس التجارة والتنمية في متابعة المؤتمرات الإنمائية ذات الصلة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما فيها قمة الألفية". واعتمد المجلس استنتاجات متفقاً عليها بشأن أقل البلدان نمواً والتنمية في أفريقيا. كما اعتمد استنتاجات متفقاً عليها بشأن التعاون التقني. وأجرى المجلس استعراضات سنوية للتطورات والقضايا في برنامج عمل ما بعد الدوحة التي تهم البلدان النامية بوجه خاص. وقدم إلى الجمعية العامة تقارير عن نتائج مداولاته.

٢٩- وأصاب اللجان بعض التوفيق في إثارة النقاش بشأن القضايا المواضيعية. وكان التفاعل مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص بشأن القضايا الموضوعية المتصلة بالتجارة والتنمية من العناصر التي حققت نجاحاً باهراً. وفي بعض الحالات، وفرت اللجان أيضاً محافل عالمية لخبراء دوليين بشأن مواضيع التنمية الرئيسية مثل الحواجز غير التعريفية، والخدمات والتنمية، والتجارة وفرص الاستثمار في التجارة الأحيائية. كما أتاحت اللجان تعقيبات وإرشادات مفيدة لبرامج الأونكتاد الموضوعية بشأن توجيه عملها. ووفرت أيضاً محافل مفيدة لاستعراضات الأنداد في سياسة الاستثمار، وقوانين وسياسات المنافسة، وسياسة الابتكار.

٣٠- وكانت بعض اجتماعات الخبراء حافزاً لتقاسم الخبرات وأفضل الممارسات على صعيد دولي في القضايا الناشئة في مجال التجارة والتنمية، مثل اجتماع الخبراء المعني بالبرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر المعقود في عام ٢٠٠٤، واجتماع الخبراء المعني بخدمات التوزيع المعقود في عام ٢٠٠٥، واجتماع الخبراء المعني ببناء القدرات في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر المعقود أيضاً في عام ٢٠٠٥. وأحرز النجاح أيضاً في جمع الجهات الفاعلة الرئيسية من الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني حول موضوع بعينه، مثل الخدمات المهنية. وفي بعض الحالات، أفضت اجتماعات الخبراء إلى إنشاء شبكات لتقاسم المعارف (مبادرة الأونكتاد في مجال السياحة الإلكترونية) ومنصات (الموقع الشبكي لقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) أو إلى تقديم اقتراحات مشتركة للبحث أو التعاون التقني (القطاعات الجديدة والدينامية في التجارة العالمية).

٣١- واستمر فريقا الخبراء الحكوميين الدوليان في تأدية دورهما كمحفليين هامين ومصدرين موثوقين للاستنتاجات والتوصيات للدول الأعضاء والأمانة في الركائز الثلاث جميعاً. وقام فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة بدور الهيئة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية الذي عقد في عام ٢٠٠٥.

٣٢- وتشمل المجالات التي لا تزال تثير القلق في عمل الآلية الحكومية الدولية ما يلي:

- تكاد جداول أعمال الدورات العادية والدورات التنفيذية للمجلس لا تتغير سنة عن سنة، ما يشير إلى عدم زيادة المرونة التي دُعي إلى تحقيقها في عام ٢٠٠٢.
- يغلب أن تكون الروابط بين اجتماعات الخبراء واللجان وبين اللجان والمجلس ذات طابع رسمي صرف، حيث تكتفي الهيئة الأعلى بالإحاطة علماً بتقرير الهيئة الأدنى.
- لم تتمكن الوفود دائماً من الاتفاق على محصلة عمل اللجان، هل تكون في شكل توصيات تقدّم إلى أمانة الأونكتاد أو في شكل استنتاجات متفق عليها ذات طبيعة عامة.
- نظراً لعدد أعضاء أفرقة الخبراء والوقت المخصص لكلماهم، يكون الوقت المخصص للمناقشات الحكومية الدولية غير كافٍ أحياناً.
- لا تستطيع المكاتب دائماً أداء الدور النشط الذي حدّد لها في استعراضات منتصف المدة السابقة.
- تباينت اجتماعات الخبراء من حيث الوثائق والمشاركة ومستوى الخبرات وأهمية الموضوع والمحصلة.
- لم تُحلّ مسألة تمويل الخبراء.
- لا تمثل تقارير هيئات الأونكتاد الحكومية الدولية دائماً مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية الخاصة بالتقارير، ولا سيما القيود المفروضة على طولها.
- لم تُنشر نتائج أعمال الآلية الحكومية الدولية على نطاق كافٍ.
- لم تُعقد المشاورات الشهرية لرئيس المجلس مع جميع الوفود المعنية بصفة منتظمة.

الخطوات التالية

٣٣- جرت العادة في الماضي أن تتولى المؤتمرات على الصعيد الوزاري إدخال التغييرات الهيكلية على الآلية الحكومية الدولية. واقتصرت استعراضات منتصف المدة على بحث أساليب العمل وتحسينها. ولذلك يُفترض ألا يؤدي استعراض منتصف المدة الحالي إلى تغيير رئيسي في الآلية الحكومية الدولية بل سيقصر على بعض التعديلات والتحسينات.

٣٤- وبوجه عام، ربما كان من المفيد أن يعاد النظر في الروابط القائمة بين مختلف أجزاء الآلية الحكومية الدولية. ففي الوقت الحاضر، ومن الناحية النظرية، يناقش عادةً موضوع معين من اختيار الدول الأعضاء بناءً على اقتراح من الأمانة في اجتماع للخبراء. وتقدم نتيجة هذا الاجتماع إلى لجنة مناقشة السياسات، ثم يتولى المجلس بعد ذلك مناقشة أعمال اللجنة. غير أن الروابط بين مختلف المستويات، كما لوحظ أعلاه، تميل إلى أن تكون بالأحرى روابط رسمية، فلا تكون إذن على درجة كبيرة من الفعالية. ولعل السبب في ذلك هو أن الآمال المتوقعة من هذه الروابط مبالغ فيها وأن القضايا ليست كلها في حاجة إلى أن تناقش على جميع المستويات. وربما كان من الممكن رفع المواضيع المختلفة إلى مستويات مختلفة، حسب الاقتضاء، دون أن تكون هناك بالضرورة رابطة تعاقبية، أي دون إحالة النتائج إلى مستوى أعلى لمواصلة المناقشة على صعيد السياسة العامة.

٣٥- ويجب أيضاً التساؤل عما إذا كان يجري تنفيذ المبادئ التوجيهية المقترحة في استعراض منتصف المدة الأخير بالدقة اللازمة. فعلى سبيل المثال، تنص النتائج التي خلص إليها استعراض منتصف المدة لعام ٢٠٠٢ على ما يلي: "وينبغي للجان، لدى النظر في نتائج اجتماعات الخبراء، أن تكمل معالجة القضايا التي تناولها اجتماعات الخبراء وأن تتجنب قدر الإمكان الازدواجية في مناقشتها... وينبغي للجان إجراء مناقشة على صعيد السياسة العامة بالاستناد إلى البحوث التي تجريها الأمانة، وتقارير اجتماعات الخبراء، وغير ذلك من المساهمات ذات الصلة". ويمكن إيلاء المزيد من الاهتمام لضمان تمكن المواضيع المختارة لاجتماعات الخبراء وجدول أعمال اللجنة من تحقيق هذا السيناريو.

٣٦- وعلى مستوى المجلس، ينبغي تعزيز أعماله بإدخال تعديلات على جداول أعمال الدورات العادية والدورات التنفيذية. فعلى سبيل المثال:

- يمكن أن تكون جداول أعمال المجلس أكثر تنوعاً وتركيزاً على مواضيع الساعة؛
- قد يرغب المجلس في تقديم مساهمات في قرار الجمعية العامة المتعلق بالتجارة الدولية والتنمية؛
- يمكن إدراج بند بشأن الاستثمار في جدول أعمال الدورة العادية؛
- يمكن إحياء الممارسة التي كانت تعقد بموجبها دورة تنفيذية للمجلس بشأن تقرير أقل البلدان نمواً (يمكن أن تناول الدورة جميع قضايا أقل البلدان نمواً، فتخفف بذلك من بنود جدول أعمال الدورة العادية)؛
- يمكن النظر في إمكانية تكريس دورة تنفيذية لإجراء مناقشات موضوعية بشأن أفريقيا (فتخفف كذلك بنود جدول أعمال الدورة العادية)؛

٣٧- وعلى مستوى اللجان:

- يمكن أن تقتصر جداول أعمال اللجان على موضوع أو موضوعين رئيسيين واستعراض للسياسة العامة. ويمكن أيضاً أن تتم استعراضات السياسة العامة في شكل مناسبات قائمة بذاتها يرأسها رؤساء اللجان.

- أثناء مداولات اللجان، ينبغي تخفيض الوقت المخصص لمناقشات الأفرقة.
- يمكن تحسين دور المكاتب، وذلك مثلاً من حيث القيام بدور أكبر في البت في طبيعة النتائج، وجداول الأعمال المقبلة، ومواضيع اجتماعات الخبراء.
- يمكن أن تسعى اللجان بهمة إلى الامتثال لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للإبلاغ، وذلك مثلاً بالاتفاق على إلغاء موجزات البيانات الفردية.

٣٨- وعلى مستوى اجتماعات الخبراء:

- في إطار الهيكل القائم فيما يتعلق باجتماعات الخبراء، يمكن لكل لجنة أن تنظر في إسناد موضوع جامع محدد إلى اجتماع خبراء يستغرق عدة سنوات. فيكون بذلك لكل لجنة خليط من اجتماعات الخبراء التي تعقد مرة واحدة واجتماعات الخبراء التي تستغرق عدة سنوات. وفي إطار اجتماعات الخبراء التي تستغرق عدة سنوات، يمكن اختيار موضوع جامع مع بيان واضح من اللجنة الأم بالنتيجة المنتظرة والإطار الزمني المقرر. ويمكن لاجتماعات الخبراء هذه أن تقدم بإيجاز تقاريرها إلى اللجنة الأم سنوياً حين إتمامها لأعمالها أو انتهاء ولايتها. ويمكن أن تتضمن النواتج تحديداً لأفضل الممارسات، وإرشادات في مجال السياسة العامة، وطرحاً لقضايا ذات صلة بالموضوع لإجراء المزيد من البحوث والتحليل، إلخ. ويمكن أيضاً أن يحدد الخبراء خيارات سياسية تتعلق ببناء القدرات وإرشادات تتعلق بالسياسة العامة دون إلزام بالتوصل إلى توافق في الآراء. ومن شأن هذا النهج أن يعزز الترابط الشبكي فيما بين الخبراء، وأن يشجع ذلك النوع من الملكية الذي يرى حالياً في أفرقة خبراء المنظمات الحكومية الدولية. ولا غنى عن أن يكون التمويل قابلاً للتنبؤ.
- عند إعداد الموجزات، يمكن تشجيع الرؤساء على التركيز بصفة أحص على مجالات الاتفاق، بغية رفع قيمة الناتج المقدم إلى واضعي السياسات.

٣٩- وبصورة أعم:

- يمكن التوسع في استخدام المناسبات غير الرسمية لتناول قضايا الساعة، كما حدث في الاجتماع غير الرسمي لتقارع الأفكار بشأن البعد الإنمائي لجولة الدوحة، الذي دعا الأمين العام للأونكتاد إلى عقده في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، ويمكن زيادة تشجيع الجهات الفاعلة من غير الدول على المشاركة.
- ويمكن تعزيز المشاورات الشهرية التي يجريها رئيس المجلس كوسيلة لتبادل الآراء بصورة دورية وغير رسمية فيما بين الوفود وبين الوفود من جهة والأمانة من الجهة الأخرى.

- ويمكن أن تكون جهود الدعوة المتصلة بمداولات الاجتماعات الحكومية الدولية ونتائجها موضوعاً يستحق تركيزاً خاصاً. ومهما كانت طبيعة الناتج، فإن لم يكن توفيره لوضعي السياسات يسيراً لصار تأثيره على الأرحح ضئيلاً.

٤٠ - وفي النهاية، ربما كان صحيحاً أن نقول إنه أياً كانت التعديلات التي ستدخل على الآلية الحكومية الدولية، فإن نجاح العملية الحكومية الدولية سيتوقف في نهاية المطاف على تحديد التزام جميع أصحاب المصالح، وبخاصة الدول الأعضاء والأمانة.

رابعاً - التعاون التقني

الخلفية

٤١ - تنبع أنشطة التعاون التقني في معظم المنظمات الدولية وبرامج المساعدة الثنائية من الأنشطة الفنية أو الأنشطة الحكومية الدولية، ويدفعها غالباً طلب البلدان النامية المستفيدة. وفي بعض الحالات، تُصمم المساعدة التقنية بالإحالة إلى نتائج البحوث في مجال السياسة العامة؛ وفي حالات أخرى، توجهها في المقام الأول قرارات حكومية دولية أو قرارات حكومية. وفي الأونكتاد، ترتبط أنشطة التعاون التقني ارتباطاً وثيقاً بركيزتي البحث والتحليل وبناء توافق الآراء. ونظراً لأن ولاية الأونكتاد العامة، بوصفه صلة الوصل داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة، فترتكز المساعدة التقنية التي يقدمها إلى البلدان النامية على ثلاث حتميات:

- يدفع المساعدة التقنية ويشكلها الطلب/الاحتياج النابع من البلدان النامية المستفيدة وتجمعاتها والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛
- تستجيب المساعدة التقنية لأفضل الممارسات في السياسة العامة الوطنية والعالمية، وتثريها، كما يتبين ذلك من البحوث والتحليلات التي يضطلع بها الأونكتاد؛
- تستعرضها وتؤيدها المتديات الحكومية الدولية، فضلاً عن الجهات المانحة والحكومات المستفيدة.

٤٢ - ويعيد توافق آراء ساو باولو التأكيد على أهمية التعاون التقني الذي يضطلع به الأونكتاد بوصفه واحداً من أساليب عمله الثلاثية، كما تم التسليم بذلك أولاً في الدورة السابعة للأونكتاد، وتم بحثه في الدورة التاسعة للأونكتاد التي دعت إلى تعزيز التعاون التقني "بوصفه مكملاً أساسياً للعمل التحليلي الذي تقوم به هذه المؤسسة في مجال السياسات العامة وعمل آليتها الحكومية الدولية".

٤٣ - ولقد رسخت الدورة العاشرة للأونكتاد مكانة هذه الركيزة حين أعلنت ما يلي:

"إن التعاون التقني واحد من المهام الرئيسية الثلاث للأونكتاد. وهو يشكل البيان العملي للالتزام المنظمة بالتنمية الوطنية والإقليمية والعالمية.

ينبغي أن يركز التعاون التقني للأونكتاد على ما يلي:

(أ) بناء القدرات لمساعدة البلدان النامية على الاندماج في الاقتصاد العالمي بشكل يتمشى مع احتياجاتها الإنمائية؛

(ب) التحضيرات للمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن التجارة وتنفيذ النتائج المترتبة عليها؛

(ج) دعم التعاون فيما بين البلدان النامية على المستويات دون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية^(٣).

٤٤ - وفي ساو باولو، انتقل التركيز إلى فعالية وظائف التعاون التقني الذي يضطلع به الأونكتاد:

"كما أن أنشطة المساعدة التقنية التي ينفذها الأونكتاد تحتاج إلى متابعة مناسبة من أجل تعزيز فعاليتها. وينبغي معالجة مسألة تمويل الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة تمويلاً مستمراً وقابلاً للتنبؤ".

٤٥ - واستراتيجية الأونكتاد المتعلقة بالتعاون التقني، التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية في مقره ٤٧٨ (لام) في عام ٢٠٠٣، تستمد جذورها من مفهوم تنمية القدرات. وهي تركز على ضرورة تحسين قدرة البلدان النامية على صياغة وتنفيذ وتقييم سياساتها التجارية الوطنية والاستثمارية والإنمائية، وعلى المشاركة بفعالية في النظام التجاري الدولي، بهدف دعم استراتيجيات التنمية الملائمة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٦ - ويشهد الطلب المتزايد على المساعدة التقنية التي يضطلع بها الأونكتاد وما يواكبه من تزايد في الموارد التي تبرع بها الجهات المانحة على التأييد القوي الذي تستحوذ عليه أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني من كلا الجهتين المانحة والبلدان المستفيدة. كما أن حجم التبرعات المقدمة من أجل أنشطة التعاون التقني يحقق تزايداً كبيراً، حيث كان المتوسط السنوي ٢٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة فيما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٤، وأصبح ٣٤,٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٥، وثلاثة أضعاف من البلدان النامية (في معظمه عن طريق القروض المتعددة الأطراف أو مرافق تقديم المنح).

٤٧ - ومنذ أوائل التسعينات، والأونكتاد يتبع نهجاً تجاه إدارة التعاون التقني يتمثل في ضرورة تحقيق اللامركزية في إدارته لكل شعبة. وقد كان هذا أمراً ملائماً، وسيظل كذلك، في ضوء الأهداف الرئيسية الثلاثة التالية:

- الحاجة إلى الإبقاء على التآزر بين ركائز العمل الثلاث، بحيث يستمر التعاون التقني في الإفادة من الركيزتين الأخريين وفي إفادتهما، مع مواكبة الطلب المتزايد؛

- الرغبة في تمكين الموظفين الفنيين، وليس المسؤولين الإداريين، من إدارة أعمال دورة التعاون التقني، حيث إنهم هم الأقدر على تقدير الاحتياجات، وهم الذين يتعاملون مع المستفيدين والمانحين المهتمين؛
- تشغيل دائرة إدارية صغيرة نسبياً، عليها أن تتحمل قدر المستطاع العبء الإداري المتنامي المرتبط بتزايد الطلب السنوي على التعاون التقني وتوريد الأموال المقدمة من المانحين الثنائيين.

٤٨- ولقد ولدت الأنشطة التي جرت في سياق التعاون التقني قدراً كبيراً من التفاعل بين ركائز عمل الأونكتاد الثلاث. واستجابة لطلب البلدان النامية، اضطلع الأونكتاد بعدد كبير من البحوث الميدانية المستهدفة في سياق أنشطته للتعاون التقني. وتتحدد بارامترات هذه البحوث من خلال ولاية توافق آراء ساو باولو، وقد قدمت نتائجها فهماً متعمقاً لا يقدّر لعملية إعداد الوثائق من أجل الاجتماعات الحكومية الدولية، وساعدت في تشكيل أعمال الأونكتاد في مجال إسداء المشورة بشأن السياسات. وينفذ الأونكتاد حقبة من المشاريع والبرامج الوطنية والإقليمية والعالمية والتقنية والقطاعية، تفيد كامل نطاق البلدان النامية، فضلاً عن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وتضم هذه الأنشطة القضايا الحالية والناشئة في التجارة الدولية (شاملة السلع الأساسية والخدمات والبيئة والمنافسة)، والمفاوضات التجارية، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، والاستثمار وتنمية المشاريع، والتكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات، والديون والتمويل واستراتيجيات التنمية. وترتبط أنشطة التعاون التقني ارتباطاً مباشراً بالميزة النسبية للأونكتاد، كما أنها مدفوعة بالطلب ومتجاوبة مع التوريد، ويجري تصميمها وفقاً للاحتياجات القطرية والإقليمية والعالمية الخاصة. أما أنشطة التعاون التقني التي تمول من الموارد الخارجة عن الميزانية، فقد مكّنت الأونكتاد من الانتقال بأنشطته في مجال التحليل وبناء توافق الآراء إلى المستوى الميداني. وقد أفيد عن تفاصيل هذه الأنشطة بالكامل في الوثائق المعدة بشأن تنفيذ توافق آراء ساو باولو المعدة من أجل الجزء الأول من استعراض منتصف المدة الأول، وسيجري استعراضها، بما أنها وثائق تصدر سنوياً، في دورة أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ التي ستعقد فيها الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية.

الوضع الراهن

٤٩- يمر تطور برنامج الأونكتاد للتعاون التقني اليوم بمفترق طرق. وإنجازاته في أداء المساعدة التقنية الحيوية والمبتكرة للبلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، عاكساً شراكات من أجل التنمية ومساهماً في أعمال الركيزتين الأخريين بتجارب من واقع الحياة، وإنجازات ثابتة تماماً ومدعومة بالمستندات في وثائق أخرى. والتعاون التقني الذي يقدمه الأونكتاد في وضع جيد يتيح له مواصلة النمو والتحسين، ولكن هذا سيولد تحديات جديدة على مستويات الإدارة، والتركيز الاستراتيجي، والعلاقات الخارجية. ويمكن لاستعراض منتصف المدة الذي يخضع له التعاون التقني الذي يضطلع به الأونكتاد في إطار دوره كواحد من الركائز الثلاث، أن يقدم إرشادات استراتيجية إلى الأمانة بشأن كيفية ضمان معالجة أهداف توافق آراء ساو باولو المتصلة بهذا الموضوع. وبالتالي، يجب إذ إطلاع الحكومات على الوضع الراهن لأفكار الأمانة المتعلقة بمجالات التحسين. وهذا الاستعراض لأهم القضايا الحاسمة يعبر عن مدى جدية الأمانة في تناول الحاجة إلى التحسين المستمر لإدارة الأنشطة التنفيذية.

٥٠ - وستكون هناك ثلاثة مجالات حاسمة لدوام التقدم وتحقيق إنجازات جديدة في مجال التعاون التقني:

- إدارة التعاون التقني؛
- أهمية واتساق استراتيجية التعاون التقني؛
- الشراكات والعلاقات مع المنظمات الدولية، والجهات المانحة، والمستفيدين.

٥١ - ويبين ما ورد من إفادة بالرأي من المانحين والمستفيدين أن مديري مشاريع الأونكتاد وهيئات المراقبة الداخلية والخارجية وجود أوجه قصور في الأداء وفي الامتثال لمعايير الإجراءات التنفيذية، والإبلاغ المالي والتنفيذي، وممارسات جمع الأموال. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أشارت بعض الدول الأطراف إلى عدم وجود برنامج متماسك للتعاون التقني على نطاق الأونكتاد، في حين شدد بعضها الآخر على أنه لا ينبغي أن يغطي التعاون التقني على المهمتين الرئيسيتين التاريخيتين للأونكتاد، أي البحث والتحليل، وبناء توافق الآراء الحكومي الدولي. ومع تزايد عدد المنظمات الدولية التي تقدم تعاوناً تقنياً في مجالات اعتماد الأونكتاد على تناولها، نمت الحاجة إلى ترشيد أنماط التمويل الذي يقدمه المانحون، وإلى تحسين التعاون مع الوكالات الأخرى. وفي الوقت نفسه، تتزايد آمال الجهات المانحة في الالتزام بضمان تنفيذ أنشطة التعاون التقني بأسلوب مهني، وفي أن يكون لها أثر حقيقي، وفي أن تُدار ويفاد عنها بطريقة ملائمة.

٥٢ - ورغم أن الهيكل، بعد إزالة المركزية عنه، يطرح عدداً من التحديات كما هو مبين أعلاه، فإنه وضع المنظمة في وضع أفضل يجعلها قادرة على ضمان الاستجابة في الوقت المناسب للاحتياجات الناشئة للبلدان المستفيدة، وعلى توسيع نطاق انتشاره. وقد أبرزت الاستعراضات التي جرت لإدارة وتنظيم التعاون التقني الذي يضطلع به الأونكتاد منذ عام ١٩٩٤ ما كان لنهج اللامركزية من تأثير إيجابي على التعاون التقني في مختلف المراحل: التصميم، وتعبئة الموارد، والتخطيط، والتنفيذ، والرصد، والتقييم، والإبلاغ. وقد ركزت الجهود التي بُذلت لتحسين إدارة التعاون التقني في الأونكتاد خلال السنوات الأخيرة على سبل تحسين الأداء عن طريق تعزيز الرقابة المركزية، وتدفقات المعلومات فيما بين الشعب، والتنسيق بين الشعب والإدارة، وتحسين القدرة الإدارية على مستويات مديري البرامج وموظفيها، وتحسين الإجراءات الإدارية. واليوم، ومع زيادة أنشطة التعاون التقني والتمويل، يواجه نهج الإدارة اللامركزية تحديات جديدة:

- تتفاوت مستويات الأداء فيما بين مختلف برامج التعاون التقني؛
- يضطر الموظفون الفنيون القائمون على التعاون التقني إلى تكريس الكثير من الوقت لإدارة التعاون التقني، مما يهدد بانشغالهم عن البحوث ومهام التباحث التي تضطلع بها المنظمة؛
- في حين أن بعض أجزاء الأمانة تؤدي عملها بكامل طاقتها مستخدمة الموارد المتاحة لها وأن بوسعها إنجاز المزيد إذا ما توفرت لها فرص الوصول إلى موارد إضافية، فإن أجزاء أخرى منها تحصل على قدر من الموارد أكبر مما تستطيع تصريفه بسهولة؛

- توجد ثقافة إدارية غير متجانسة في مجال التعاون التقني؛
- تزايدت المخاطر المالية والمخاطر الأخرى المتعلقة بالامتثال؛
- توجد تصورات خارجية تزعم أن التعاون التقني الذي يقدمه الأونكتاد يفتقر إلى الاتساق وإلى هوية مستقلة بالقدر الكافي بين مختلف الجهات المقدمة للمساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة على الصعيد الدولي.

٥٣- وفيما يتعلق باستراتيجية الأونكتاد الشاملة في مجال التعاون التقني، فإن الاستراتيجية التي اعتمدها المجلس في قراره ٤٧٨ (لام) وأيدها مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر لم تكن على مستوى الطموحات المأمولة منها. وذلك أساساً لأن الاعتماد الرسمي للاستراتيجية لم يكن له التأثير المتوقع على أنشطة التعاون التقني من حيث تطوير البرنامج، وأنماط جمع الأموال، والأداء والتنفيذ. والاستراتيجية تعبر بدقة عن روح التعاون التقني الذي يضطلع به الأونكتاد وعن المنطق الكامن وراءه، كما أنها توجز أهدافه القطاعية الرئيسية. غير أنها تفتقر إلى إطار برنامجي إرشادي، كما تفتقر إلى الروابط الوظيفية بالنمو الفعلي للموارد والأنشطة في مختلف مجالات التعاون التقني. ولا تقدم الاستراتيجية حافزاً واضحاً أو إرشاداً عملياً بشأن المقررات المتعلقة بالأنشطة الجديدة، كما أنها لا توجه الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد. ثم إن الاستراتيجية لم تستخدم كأداة لتدعيم البرامج وترشيدها وترتيب أولويات تخصيص الموارد بينها.

٥٤- ولما كانت أنشطة الأونكتاد التجارية وما يتصل بها من تعاون تقني قد اتسعت على مدى السنوات الماضية، فقد بدأ تنفيذ برامج متصلة بهذا الموضوع في عدد من المنظمات الدولية الأخرى (مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي)، والتجمعات الإقليمية (مثل أمانة الكومنولث، والمفوضية الأوروبية، والمؤسسات المالية الإقليمية)، والعناصر الفاعلة من المجتمع المدني (كالمنظمات غير الحكومية، ومعاهد البحوث، والعناصر الفاعلة من قطاع مؤسسات الأعمال). وقد تعاون الأونكتاد مع هذه المبادرات ونسق معها العمل حين دُعي إلى ذلك وبقدر ما أتاح له ذلك أولويات برامجه. ويشارك الأونكتاد مشاركة وثيقة في المداولات الجارية في سياق إصلاح الأمم المتحدة، وبخاصة بشأن قضايا الاتساق والأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، ولا شك في أن دوره الرائد في التعاون التقني المتصل بالتجارة والتنمية سيفيد من نواتج هذه العملية. ومن المسلم به أن التحديات أمام التعاون الإنمائي تتطلب من الأونكتاد أن يكتف أنشطته وتعاونه على أرض يتزايد فيها التزامهم. وفي هذا السياق، ينبغي للأمانة أن تبقى على تركيزها على تنمية اختصاصاتها العالمية الفريدة، بحيث تستجيب على الوجه الأمثل لاحتياجات البلدان النامية المحددة من المساعدة التقنية على الصعيدين الإقليمي والوطني.

٥٥- فالأونكتاد يعمل في ظل نظام للتعاون الإنمائي الدولي يزداد "عولمة"، وقد فتح هذا النظام آفاقاً جديدة للتعاون فيما بين الوكالات على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. وهذا يضع قضايا الشراكات الاستراتيجية التي يعقدها الأونكتاد والاتساق مع وظائف وكالات التنمية الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة في بؤرة الاهتمام. وبالتالي، فالأونكتاد مستعد للمساهمة في البرامج الجديدة على صعيد المنظومة (كمبادرة المعونة من أجل التجارة التي لا تزال في طور الإنشاء) ولمواصلة التزامه مع البرامج الأخرى (كالإطار المتكامل لأقل البلدان

نمواً، والبرنامج المتكامل المشترك لتقديم المساعدة التقنية إلى مجموعة مختارة من أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية الأخرى). والحوار الذي كثفه الأونكتاد مؤخراً مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والبرنامج الإنمائي والبنك الدولي وأمانة منظمة التجارة العالمية ووكالات أخرى سيساعد على وضع الأونكتاد في مكانة تسمح له بتحقيق مزاياه النسبية على الوجه الأمثل في الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية.

الخطوات التالية

٥٦ - يتخذ الأونكتاد سلسلة من الخطوات لتعزيز دوره في مجال التعاون التقني، مسترشداً في ذلك بالأهداف والمبادئ التالية:

- زيادة الكفاءة بزيادة التركيز في أنشطة التعاون التقني وتحسين تصميم المشاريع وتنفيذها ورصدها وتقييم تأثيرها؛
- زيادة المصداقية بتحسين الأداء والإبلاغ والدعاية لأعمال التعاون التقني؛
- زيادة الاتساق بتحسين التنسيق والتزامن وتحقيق التآزر داخلياً ومع المانحين والمستفيدين والوكالات الحليفة؛
- مواصلة الالتزام بالأنشطة المصممة حسب الطلب ووفقاً لاحتياجات المستفيدين.

٥٧ - وقد استخلص من هذا أن نهج اللامركزية تجاه التعاون التقني سيستمر في المستقبل القريب. ويبدو أن هناك عدة أهداف هي التي تشكل صلب توافق الآراء الواسع بشأن المستقبل، من حيث الدفعة المقبلة التي ستقدم لأنشطة التعاون التقني الذي يضطلع به الأونكتاد:

- لا بد من "مركز" أقوى لزيادة كفاءة التعاون التقني. فلا يمكن أن يسير إعداد وتنفيذ مشروع اللامركزية بنجاح داخل الأونكتاد إلا بنهج مركزي التوجه يوفر الاتساق والتوجه العام؛
- سيقوم الأمين العام للأونكتاد بإدخال تعديلات على الهيكل التنظيمي للأمانة لتكييفه من أجل تحسين تصميم التعاون التقني وأدائه وتنفيذه؛ وتحسين تنسيق جمع الأموال والإبلاغ؛ وزيادة الاتساق والتآزر فيما بين البرامج؛
- سيتم جعل الثقافة الإدارية متمشية مع أفضل الممارسات من أجل تحقيق المزيد من الحرفية والقابلية للتنبؤ والكفاءة، ولضمان الامتثال الكامل لقواعد الأمم المتحدة وأنظمتها، عن طريق المزيد من التدريب المتخصص على إدارة التعاون التقني وغير ذلك من الأساليب؛
- سيدخل الأونكتاد نظاماً لتقاسم المعلومات مأخوذاً عن بوابة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق جملة أمور منها تحسين تدفق المعلومات عن التعاون التقني داخلياً، ولتمكين الجهات المانحة

والمستفيدين من الحصول على المعلومات ذات الصلة في الوقت المناسب بشأن أنشطة التعاون التقني؛

- سيستمر تعزيز الروابط بين التعاون التقني وركيزتي الأونكتاد الآخرين. وسيعزز هذا دعائم برنامج التعاون التقني الذي يضطلع به الأونكتاد عن طريق ممارسة تشمل حصر المنجزات وتعزيز آليات التنسيق القائمة وإنشاء آليات التنسيق اللازمة؛
- ينبغي استعراض استراتيجيات التعاون التقني لضمان تكيفها بالكامل مع الواقع العملي للتعاون التقني الذي يضطلع به الأونكتاد ولتحسين مكانة الأونكتاد خارجياً؛
- وفي السياق نفسه، ستعد أمانة الأونكتاد رؤية واقعية للمدى الذي يمكن في إطاره لما تجريه الأمانة من أنشطة التعاون التقني أن ينمي التركيز الوطني بصورة مفيدة؛
- إن نتائج المداولات الحالية بشأن مستقبل أفرقة الأمم المتحدة القطرية، التي يمكن للأونكتاد أن يسهم فيها، بلا شك، انطلاقاً من موقع الاستشراف العالمي الذي يشغله، ستكون أيضاً مهمة لتحديد الكفاءة الإدارية التي يمكن للأونكتاد أن يساند بها حافظة التعاون التقني النامية في نطاق من المجالات التي أثبت فيها كفاءاته الفنية والتقنية والتنفيذية؛
- وفي سياق التعاون فيما بين الوكالات، سيعتمد الأونكتاد أيضاً على نطاق ما يملكه من كفاءات تقنية وتجارب وخبرات وسيحسن تخطيطه لمشاريعه في هذا المجال، كما سيعتمد على هيكله المكون من ثلاث ركائز والذي يضمن عدم تنفيذ التعاون التقني في فراغ فني أو سياسي؛
- وللدول الأعضاء والجهات المانحة دور في ضمان عدم ازدواجية اختصاصات الأونكتاد الرئيسية مع غيره من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، بغية تحقيق المزيد من الاتساق في تقديم التعاون التقني؛
- ستتطلب استمرارية تحسين أنشطة التعاون التقني التي يقدمها الأونكتاد مزيداً من التمويل القابل للتنبؤ.
